**التكليف النصفي لمساق مدخل إلى الإدارة العامة**

**كتب - حسام الوكيل**

**الوظيفة التي أسعى للعمل بها:** رئيس المجلس الأعلى لتنظم الإعلام

**ما هي أھم الأدوار والوظائف التى یقوم بھا شاغل ھذا الموقع الوظیفي؟**

**وفقًا للقانون:**

* تمثيل المجلس الأعلى للإعلام أمام القضاء وفى علاقاته بالغير.
* تنظيم عملية إصدار المؤسسات الإعلامية والصحفية الجديدة، وإدارة خطط تنظيم شؤون الإعلام المسموع والمرئي والرقمي والصحافة المطبوعة والرقمية وغيرها.
* تنظيم عمل ممثلي الصحف والوكالات الأجنبية في مصر.
* إدارة عملية الرقابة على نزاهة ومهنية المؤسسات الإعلامية والصحفية والتزامها بأخلاقيات العمل، وحقوق الملكية الفكرية ومقتضيات الأمن القومي
* إدارة عملية الرقابة على ممارسة النشاط الاقتصادي في مجالي الصحافة والإعلام على نحو لا يؤدى إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها.
* إدارة عملية الرقابة على مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية.
* إدارة عملية تلقي الشكاوى ضد المؤسسات الصحفية والإعلامية وإصدار قرارات الجزاءات الموقعة على المؤسسات المخالفة للمعايير.
* الإشراف على إحالة المخالفات الكبرى من المؤسسات الإعلامية والصحفية إلى النيابة العامة للتحقيق فيها.

**الواقع:**

لا يقوم رئيس المجلس الأعلى للإعلام ومجلسه بكل الأدوار المنوطة بهم عمليًا، فعلى الرغم من كون المؤسسة تتمتع باستقلالية في اتخاذ القرار بشكل نظري وفقًا لنص القانون، إلا أن المجلس يقتصر دوره في بعض النقاط على الجانب التنفيذي، بينما تقوم أجهزة أخرى بوضع الخطط واتخاذ القرارات فيها، وبعض المهام لايقوم المجلس بها نظرًا للواقع السياسي في مصر، مثل:

* سيطرة الأجهزة الأمنية على اتخاذ القرار فيما يخص إصدار المؤسسات الجديدة، وقرارات حجب المؤسسات القائمة، وكذلك سيطرة الأجهزة الأمنية على عملية مراقبة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، وكذلك قرار إصدار جزاءات ضد وسائل الإعلام التي تنشر محتوى معارض، ولا يتخذ المجلس أي قرار في هذا الشأن إلا بقرار أمني.
* بينما من المهام التي لا يقوم بها المجلس نظرًا للواقع السياسي، هي إدارة عملية الرقابة بشكل حقيقي على النشاط الاقتصادي في المجال الإعلامي بما يمنع الاحتكار، إذ تسيطر الأجهزة الأمنية بشكل فعلي على أغلب المنصات الإعلامية في مصر، وكذلك السينمائية وتمارس ممارسات احتكارية تضر بمصالح العاملين في صناعة الإعلام في مصر، بل وتم إجبار عدد من صانعي الإعلام في مصر على بيع مؤسساتهم لصالح الشركة المتحدة المملوكة للمخابرات العامة.

**ما هي أھم المعارف والخبرات والمھارات التى یحتاجھا شاغل ھذا الموقع؟**

* خبرة لا تقل عن 15 عام بالمجال الإعلامي أو الصحفي ( وفقًا للقانون ).
* خبرة في إدارة المؤسسات الإعلامية لا تقل عن 5 سنوات.
* الإلمام بالتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي.
* الإلمام بعلوم إدارة الرأي العام وإدارة الجماهير.
* الإلمام بمهارات التفاوض.

**ما هي الجھات والمؤسسات والأفراد التى یتعامل معھا بصورة منتظمة وتؤثر في قراراته؟**

* مجالس إدارات وهيئات تحرير المؤسسات الإعلامية والصحفية.
* البرلمان.
* النائب العام والهيئات القضائية المرتبطة بقضايا النشر.
* رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.
* نقابتي الصحفيين والإعلاميين.

**كيف سأحقق أھدافي الشخصیة بناء على المعرفة الجديدة التي تولدت لدي؟**

تتعلق رؤيتي لهذا المنصب بما يمكن أن يحدثه من تطوير بمجال صناعة الصحافة والإعلام في مصر، والأثر السياسي والاجتماعي والاقتصادي المترتب على ذلك.

إذ ينبني تصوري على تحقيق عدة أهداف وهي:

* تحقيق الاستقلال الفعلي للمجلس عن السلطة التنفيذية، وزيادة مساحة المراقبة المجتمعية على الاداء الإعلامي كبديل عن الرقابة الحكومية.
* رفع كفاءة المؤسسات الإعلامية والصحفية الموجودة والناشئة وفقًا للمعايير المهنية السليمة.
* تحسين مناخ الاستثمار في صناعة الإعلام بما يدعم التنافسية الحقيقية بين المؤسسات، وبما يبني بيئة محفزة للمؤسسات والمبادرات الناشئة.

**وذلك من خلال:**

* إشراك مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بالمجال الإعلامي في دوائر دعم اتخاذ القرار بالمجلس.
* إشراك صانعي الصحافة والإعلام في دوائر دعم اتخاذ القرار بالمجلس.
* إشراك الجمهور في عمليات التقييم التي تدعم عمليات اتخاذ القرار.
* الاستفادة من المبادرات الهادفة لتحسين ورفع كفاءة العمل الإعلامي والصحفي، وتنسيق الجهود بينها وبين المجلس.

**كيف ذلك؟**

من خلال تطوير شكل العمل بالمجلس على الحو التالي:

* تحويل عمليات الرقابة على المحتوى الإعلامية والصحفي من شكلها الحالي إلى مؤشر مهني مستقل، يقوم بالرقابة على الصحف ووسائل الإعلام، وفقًا لجملة من المعايير المهنية المُعلنة، ويعتمد في عمله على إطار تعاوني مع المؤسسات المستقلة المتخصصة في تدقيق الحقائق والمعلومات والتحقق من صحة الأخبار، وذلك للتأكد من نزاهة الأحكام الصادرة عن المؤشر، وكونها تتأكد من المعايير المهنية التي تضمن حقوق الجمهور أولًا وكذلك تضمن تطبيق سياسات الحكومة والقوانين المتعلقة بالإعلام، قبل اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المواد المخالفة وفقًا للقوانين المنظمة للعمل الإعلامي.  
  وإعمال الشفافية مع الجمهور حول نتائج هذا المؤشر، ليتمكن الجمهور من الحكم على وسائل الإعلام وفقًا لانحيازاتها وادائها المهني.
* إنشاء أطار تنسيقي بين المجلس الأعلى للإعلام وبين المستثمرين بالمجال الإعلامي ومُلاك وسائل الإعلام المستقلة وممثلي مجالس إدارات المؤسسات الإعلامية الحزبية والتابعة للدولة، يعمل هذا الإطار على تطوير البنية التشريعية واللوائح المنظمة لبيئة العمل ”الإعلامي“ و”الإعلاني“ في مصر.  
  وتطوير مقترحات من شأنها ضبط مناخ الاستثمار بالمجال الإعلامي، وتحييد المال السياسي مقابل تحفيز بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتفعيل الشفافية على عمليات التمويل المباشرة لوسائل الإعلام من الجمهور أو من مجتمعات رأس المال، وكذلك بما يضمن حدود دنيا لحصول المؤسسات الإعلامية الناشئة على فرص للتمويل الإعلاني، دون التأثير على سياساتها التحريرية أو آدائها المهني.
* إنشاء إطار استشاري لتفعيل الحوار بين المثلث الرئيسي المؤثر في عمليات صناعة الإعلام والذي يتشكل من:   
  ١- مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بالمجال الإعلامي ( النقابات والجمعيات والروابط )  
  ٢- ممثلي إدارات تحرير وسائل الإعلام والمبادرات المهنية الإعلامية ( المبادرات المهنية التي تعمل على تطوير صناعة الإعلام والاداء المهني ).  
  ٣- صانعي وسائل الإعلام ( المستثمرين).  
  ليجمع التشكيل الرقابة الرسمية من جانب مع الرقابة المجتمعية والمهنية من جانب آخر مع ممثلي رأس المال).  
  يهدف الإطار الاستشاري لتوحيد الرؤى بما يضمن تحقيق مصالح صناع وسائل الإعلام - أصحاب رأس المال - ويضمن جودة الاداء المهني بما يحافظ على حق الجمهور في تلقي خدمات إعلامية مهنية لا تؤثر سلبًا على الوعي العام وتلتزم بحق الجمهور في المعرفة، وكذلك حقوق العاملين بالمهنة وتهيئة بيئة العمل الإعلامي بما يدفع للتطوير المستمر.  
  ويعمل هذا المجلس الاستشاري على تطوير التشريعات الإعلامية، والتقييم السنوي للاداء الإعلامي، ومناقشة أبرز التحديات التي واجهت المؤسسات العاملة خلال العام، والاتفاق على آليات لحل الإشكاليات، وأطر لتنظيم العمل وفقًا للمستجدات وتطور بيئة العمل.
* عقد اتفاقية مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لتقديم خدمات استطلاعات الرأي الدورية من الشرائح المعبرة بشكل علمي عن رأي الجمهور حول الاداء الإعلامي، ومدى ثقة الجمهور بالمؤسسات الإعلامية، ومدى تأثره بالأخبار أو الحملات الإعلامية المضللة، التي تم كشفها من خلال المؤشر المهني التابع للمجلس، وإصدار إحصائيات دورية حول تأثر الجمهور سلبًا وإيجابًا من التشريعات والقرارات الهادفة لتطوير بيئة العمل الإعلامي، ليصبح التقارير الصادرة عن المؤشر المهني من جانب، وتقارير استطلاعات الرأي العام، هي المدخلات الرئيسية لتقييم الاداء الإعلامي في مصر، ورصد مناطق الخلل التي تعمل الأطر التنسيقية والاستشارية لفتح جولات من الحوار لتطوير مقترحات من شانها علاج الخلل.

التصور الأولي لتطوير شكل العمل بالمجلس الأعلى للإعلام، يعمل على إشراك كافة الدوائر المتأثرة بالمجال الإعلامي داخل أطر تُمكنها من التعبير عن أهدافها والدفاع عن مصالحها، وكذلك توفير الحماية الكافية لحقوق الجمهور في الحصول على خدمات إعلامية مهنية وغير منحازة تدعم العملية الديمقراطية، وتدعم الجمهور في اتخاذ قراراته واختياراته بشكل واعي.

ومن جانب آخر يعمل التصور على المدى الطويل على تمكين المبادرات الإعلامية الناشئة والمتطورة لمنافسة الأدوات ووسائل الإعلام العريقة التي تتحول مع الوقت إلى عائق أمام تطوير المناخ الإعلامي، بل ويحول العمل الإعلامي في مصر، من عمل يعتمد بشكل كامل على المال السياسي أو الدعم الحكومي، إلى عمل يدعم التنافسية ويحفز الاستثمار في الإعلام كأحد مسارات الاستثمار الربحية مع حماية المؤسسات الإعلامية من تدخلات رأس المال في السياسات التحريرية والإخلال بالقواعد المهنية، وهو ما يمكن العمل عليه من خلال إنشاء بورصة خاصة بصناعة الإعلام وهو مشروع يحتاج إلى جهود أكبر في الدراسة وتحويله من أطار نظرية إلى مشروع عملي.